الفصل الثالث

أزمة في البلقان*

في الرابع والعشرين من آذار من عام 1999، أطلقت قوات الناتو، التي تقودها أمريكا، صواريخ كروز وقنابل على أهداف في جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية، «مورطة أمريكا في صراع عسكري قال الرئيس كلينتون إنه ضروري لوقف التطهير العرقي، وخلق الاستقرار في أوروبا الشرقية»، كما أفادت القصص الرئيسية في الصحافة. وفي خطاب متلفز، شرح كلينتون أنه من خلال قصف يوغسلافيا، «نحن ندعم قيمنا، ونحمي مصالحنا، ونحسن قضية السلام»[1].

في العام السابق، وبحسب مصادر غربية، قتل ألفا شخص

---

* ظهرت هذه المقالة في الأصل في مجلة زيد، أيار 1999. انظر أيضا: الإنسانوية العسكرية الجديدة، وجيل جديد يرسم الخط.

1. آن سكيلز ولويس بالمر، كيفن كولن، بوسطن جلوب، 25 آذار، 1999؛ بيل كلينتون، نيويورك تايمز، 23 أيار، 1999.

تقريباً في إقليم كوسوفو اليوغسلافي، وكان هناك مئات الآلاف من اللاجئين الداخليين. كان يمكن عزو الكارثة الإنسانية، بشكل كبير، إلى الجيش اليوغسلافي، وقوات الشرطة، وكان الضحايا الرئيسيين من العرق الألباني في كوسوفو، الذي يُقال، بشكل شائع، إنه يشكل 90٪ من السكان (التقديرات تتنوع). بعد ثلاثة أيام من القصف، وبحسب المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، طُرد عدة آلاف من اللاجئين إلى ألبانيا ومقدونيا، الدولتين المجاورتين. وأفاد اللاجئون أن الإرهاب وصل إلى العاصمة برشتينا، التي استثنيت بشكل واسع من قبل، وقدمت قصصاً صادقة عن التدمير الشامل للقرى، والاغتيالات، والازدياد الهائل في عدد اللاجئين، وربما كانت هذه محاولة لطرد جزء كبير من السكان الألبان. وفي غضون أسبوعين، وصل طوفان اللاجئين إلى ثلاثمائة وخمسين ألفاً، معظمهم من الأجزاء الجنوبية في كوسوفو، المجاورة لمقدونيا وألبانيا، بينما اتجهت أعداد مجهولة من الصرب شمالاً إلى صربيا كي تنجو من العنف المتزايد من الجو، وعلى الأرض.

وفي السابع والعشرين من آذار صرح القائد العام للناتو الأمريكي، ويلزي كلارك، أنه «يمكن التنبؤ بشكل كامل» أن الإرهاب، والعنف الصربي، سيزدادان بعد قصف الناتو. في اليوم نفسه، قال الناطق باسم وزارة الخارجية جيمس روبن: إن «الولايات المتحدة مرعوبة بشكل كبير من تقارير عن نموذج

متصاعد من الهجمات الصربية على المدنيين الألبان في كوسوفو»، والذي يُعزى الآن إلى القوات المظلية التي تمت تعبئتها بعد القصف[2]. إن عبارة الجنرال كلارك: «يمكن التنبؤ به بشكل كامل» هي مبالغة. لا شيء «يمكن التنبؤ به بشكل كامل»، وبالتأكيد ليس تأثير العنف المتطرف. لكنه كان مصيباً في إشارته الضمنية بأن ما حدث على الفور كان محتملاً بشكل كبير. وكما علق كارنز لورد، من مدرسة فليتشر للقانون والدبلوماسية، والذي كان سابقاً مستشاراً لبوش لشؤون الأمن القومي: «إن الأعداء غالباً ما يردون حين تُطلق النار عليهم»، و«رغم أن المسؤولين الغربيين يواصلون إنكار ذلك، يمكن أن يكون هناك شك قليل بأن حملة القصف قدمت الدافع والفرصة في آن لعملية صربية أكثر وحشية واتساعاً مما تم تصوره في البداية»[3].

وفي الأشهر السابقة، أدى تهديد قصف الناتو، كما أفيد، إلى ازدياد في ارتكاب الفظائع؛ وكان لرحيل المراقبين الدوليين، تحت تهديد حملة القصف، النتيجة نفسها، بشكل

2. «ملخص عام» نيويورك تايمز، 27 آذار، 1999. أيضاً سندي تايمز، لندن، 28 آذار، 1999: «القائد الأعلى للناتو، ويزلي كلارك، لم يفاجئه الرد المتسارع». «كان هذا متنبأ به بشكل كامل في هذه المرحلة»، كما قال، مشيراً إلى «التأثير المرعب على المدنيين».

3. بوسطن جلوب، 4 نيسان، 1999.

يمكن التنبؤ به. وشُرع بالقصف آنذاك مع توقع عقلاني بأن القتل، وعدد اللاجئين، سيزداد نتيجة لذلك، كما حدث بالفعل، حتى ولو كان الوزن قد أتى كمفاجأة للبعض، رغم أنه لم يكن كذلك، كما يبدو، للقائد العام.

تمتع الكوسوفيون بدرجة معقولة من الحكم الذاتي في عهد تيتو. وبقيت الأمور على ما هي عليه إلى عام 1989 حين ألغى استقلال كوسوفو سلوبودان ميلوسيفيتش، الذي أسس حكماً صربياً مباشراً، وفرض «نسخة صربية من نظام الفصل العنصري (الأبارتيد)»، كما قال الأخصائي الحكومي الأمريكي السابق في شؤون البلقان جيمس هوبر، وهو الذي لا ينتمي إلى الحمائم: أيد غزواً مباشراً لكوسوفو يقوم به حلف شمال الأطلسي. وتابع هوبر قائلاً إن الكوسوفيين «أذهلوا المجموعة الدولية بتجنبهم لحرب تحرير وطنية، متبعين بدلاً من ذلك المقاربة غير العنيفة التي اعتنقها مفكر كوسوفو البارز إبراهيم روجوفا، وبناء مجتمع مدني مماثل»، وهذا إنجاز مؤثر كوفئوا من أجله بـ «نظارة مهذبة، وتشجيع بلاغي من الحكومات الغربية». وفي اتفاقيات دايتون، في تشرين الثاني 1995، كان واضحاً أن استراتيجية اللاعنف «فقدت مصداقيتها»، كما علق هوبر. ففي دايتون، قامت الولايات المتحدة بتقسيم فعلي للبوسنة والهرسك بين كرواتيا عظمى نهائية، وصربيا كبرى، بعد أن ساوت، تقريباً، توازن الرعب من خلال تقديم الأسلحة،

والتدريب، لقوات الديكتاتور الكرواتي تودجمان، ودعمت طرده العنيف للصرب من كرايينا، وأمكنة أخرى. وبعد أن توازن الجانبان تقريباً، واستنفدا، هيمنت الولايات المتحدة، وأزاحت الأوروبيين الذين أوكل لهم بالعمل القذر، مما سبب لهم إزعاجاً كبيراً. وكتب هوبر أن الولايات المتحدة «منعت الموفدين الألبانيين الكوسوفيين» من حضور مفاوضات دايتون، «احتراماً لميلوسيفيتش، و«تجنبت مناقشة مشكلة كوسوفو». وكانت مكافأة اللاعنف تجاهلاً دولياً»؛ وبشكل أدق، تجاهلاً أمريكياً[4].

وقادت معرفة أن الولايات المتحدة لا تفهم إلا القوة إلى «نشوء جيش تحرير كوسوفو، الذي اعتمد حرب العصابات، وإلى توسيع الدعم الشعبي لصراع مسلح من أجل الاستقلال»[5]. وفي شباط من 1998 قادت هجمات جيش تحرير كوسوفو ضد محطات البوليس الصربية إلى «إجراءات صربية صارمة»، وإلى رد استهدف المدنيين. ومن الأمثلة الأخرى العادية: إن الفظائع الإسرائيلية في لبنان، وخاصة في

4. جيمس هوبر، «كوسوفو: مشكلة أمريكا في البلقان»، في كرينت هيستري، نيسان 1999. كان هوبر مؤيداً قوياً للعمل العسكري للناتو، وكان مديراً تنفيذياً لمجلس عملية البلقان في واشنطن، بعد أن خدم في وزارة الخارجية كنائب مدير، مسؤول عن شؤون البلقان، ثم نائب رئيس مهمة في وارسو.

5. هوبر، «كوسوفو، مشكلة أمريكا في البلقان».

عهد شيمون بيريز، الحاصل على جائزة نوبل للسلام، هي، أو يجب أن تكون، مثالاً مألوفاً، رغم أنه مثال ليس ملائماً بشكل كامل. وهذه الفظائع الإسرائيلية هي، نموذجياً، رد على هجمات ضد قواتها العسكرية، التي تحتل أرضاً ليست لها، منتهكة لأوامر مجلس الأمن الدولي بالانسحاب. إن كثيراً من الهجمات الإسرائيلية ليست من باب الرد على الإطلاق، وبينها غزو 1982، الذي دمر جزءاً كبيراً من لبنان، وأدى إلى مقتل عشرين ألف مدني ـ يتم تفضيل قصة مختلفة في التعليق الأمريكي، رغم أن الحقيقة معروفة في إسرائيل ـ ونادراً ما نحتاج إلى تخيل كيف ستستجيب الولايات المتحدة إلى هجمات على مراكز الشرطة من قبل قوة حرب عصابات تحظى بدعم وقواعد خارجية.

تصاعد القتال في كوسوفو، وكان وزن الفظائع التي ارتكبت يتناسب بقوة مع مصادر العنف. وتمكن وقف لإطلاق النار، في تشرين الأول 1998، من نشر ألفي مراقب من منظمة الأمن والتعاون الأوروبية. وجدد فشل المفاوضات بين الأمريكيين وميلوسيفيتش القتال الذي ازداد مع تهديد الناتو بالقصف وانسحاب المراقبين، مرة أخرى كما تم التنبؤ بذلك. وحذر مسؤولو وكالة اللاجئين، التابعة للأمم المتحدة، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، من أن التهديد بالقصف «سيودي بحياة عشرات الآلاف من اللاجئين، الذين يُعتقد أنهم يختبئون

في الغابات»، متنبئين بعواقب «مأساوية» إذا «جعل الناتو من المستحيل أن نبقى هنا»[6].

عندها تصاعدت الفظائع بحدة بما أن القصف الذي تم في أواخر آذار 1999، قدم «الباعث والفرصة»، كما كان بالتأكيد «قابلاً للتنبؤ»، حتى ولو لم يكن «بشكل كامل» هكذا.

وشرع بالقصف، بمبادرة أمريكية، بعد رفض ميلوسيفيتش توقيع المقترحات التي وضعتها قوى الناتو في رامبوي Rambouillet في شباط. كانت هناك خلافات في الناتو، عبر عنها عنوان في صحيفة نيويورك تايمز: «الانقسامات الأكثر خداعاً هي بين القوى الكبرى في محادثات كوسوفو». وكانت إحدى المشكلات تتعلق بنشر قوات حفظ السلام التابعة للناتو. أرادت القوى الأوروبية الطلب من مجلس الأمن أن يجيز النشر، وفقاً لبنود المعاهدة، والقانون الدولي. لكن واشنطن رفضت السماح «بالكلمة المقلقة يجيز»، كما أفادت نيويورك تايمز، رغم أنها في النهاية لم تسمح بـ «تأييد». فإدارة كلينتون «كانت مصرة على موقفها بأن الناتو يجب أن يكون قادراً على العمل بشكل مستقل عن الأمم المتحدة».

وتواصل الخلاف داخل الناتو. وبمعزل عن بريطانيا، التي

---

6. كولم لينش، بوسطن جلوب، 8 تشرين الأول، 1998؛ سوزان ميليغان، بوسطن جلوب، 9 تشرين أول، 1998.

صارت الآن فاعلاً مستقلاً، بقدر ما كانت أوكرانيا في أعوام ما قبل غورباتشوف، كانت بلدان الحلف شكاكة بتفضيل واشنطن للقوة وتضايقت من «صليل سيف» مادلين ألبرايت، الذي عدته «غير مساعد حين كانت المفاوضات في مرحلة حساسة كهذه»، رغم أن «المسؤولين الأمريكيين لم يدافعوا عن الخط المتشدد»[7].

وحين ننتقل من حقيقة غير مناقشة، على نحو عام، إلى التأمل يمكننا أن نسأل: لماذا تتابعت الأحداث هكذا، مركزين على قرارات المخططين الأمريكيين: العامل الذي يجب أن نهتم به بالدرجة الأولى، على أرضيات أخلاقية أولية، وهذا عامل رئيسي، إن لم يكن حاسماً، على أرضيات اعتبارات أولية للقوة، متساوية.

يمكن أن نلاحظ في البداية أن إقصاء الديموقراطيين الكوسوفيين «احتراماً لميلوسيفيتش» لا يكاد يكون مفاجئاً. ولنذكر مثالاً آخر: بعد استخدام صدام حسين، المتكرر، للغاز ضد الأكراد في 1988، منعت الولايات المتحدة، احتراماً لصديقها وحليفها، الاتصالات الرسمية مع القادة الأكراد، ومع

7. جين بيرلز، «الانقسامات الأكثر خداعاً بين القوى الكبرى في محادثات كوسوفو»، نيويورك تايمز، 11 شباط، 1999. كيفن كولن، «الولايات المتحدة تختلف مع الأوروبيين حول كوسوفو»، بوسطن جلوب، 22 شباط، 1999.

المنشقين الديموقراطيين العراقيين، الذين أبعدوا أيضاً، وبشكل واسع، عن الإعلام أيضاً. وجدد الحظر الرسمي على الفور بعد حرب الخليج، في آذار 1991، حين أجيز لصدام، ضمنياً، القيام بمجزرة ضد المتمردين الشيعة في الجنوب، ثم ضد الأكراد في الشمال. وتواصلت المجزرة أمام النظرة الفولاذية لصاحب عاصفة الصحراء، نورمان شوارزكوف، الذي شرح أن صدام «استغفله»، ولم يتوقع أن صدام يمكن أن يقوم بأعمال عسكرية بالمروحيات التي أجازت له واشنطن استخدامها. وقالت الإدارة الأمريكية: إن الدعم الذي قُدِّم لصدام كان ضرورياً للحفاظ على «الاستقرار»، وأيد المعلقون الأمريكيون المحترمون تفضيلها بأن تحكم ديكتاتورية عسكرية العراق بـ «قبضة حديدية» كما فعل صدام[8].

وأعلنت وزيرة الخارجية، مادلين ألبرايت، في كانون أول 1998، معترفة ضمنياً بالسياسة السابقة: «أننا وصلنا إلى قرار بأن الشعب العراقي سيستفيد إذا حصل على حكومة تمثله بشكل حقيقي». قبل شهور، في العشرين من أيار، أبلغت ألبرايت الرئيس الاندونيسي سوهارتو أنه لم يعد «الشخص الذي من نوعنا»، بعد أن فقد السيطرة، وعصى أوامر صندوق النقد الدولي، وهكذا ينبغي أن يستقيل، ويفضي إلى «تحول

8. انظر: الفصل 2، الملاحظة 15، من هذا الكتاب.

ديموقراطي». بعد بضع ساعات، نقل سوهارتو السلطة الرسمية إلى نائبه المختار بعناية. احتفلنا بانتخابات أيار 1999 في اندونيسيا، التي مدحتها واشنطن، والصحافة، بأنها الانتخابات الديموقراطية الأولى خلال أربعين عاماً، ولكن بدون تذكير بالعملية العسكرية الأمريكية السرية الرئيسية التي حدثت قبل أربعين عاماً، والتي قضت على الديموقراطية الاندونيسية الهامة والتي كان فيها النظام الديموقراطي مفتوحاً بشكل غير مقبول، ويسمح بمشاركة اليسار[9].

لا حاجة للتوقف عند مصداقية اكتشاف واشنطن لفضائل الديموقراطية؛ فحقيقة أن الكلمات يمكن أن تُصقل، دون أن تثير أي تعليق، مضيئة بما يكفي. على أي حال، ليس هناك سبب كي يفاجئنا ازدراء القوى الديموقراطية التي لا تؤمن بالعنف في كوسوفو، أو حقيقة أن القصف تم مع احتمال وارد بأنه سيدمر حركة ديموقراطية مشجعة، ومتنامية في بلغراد، التي قضي عليها الآن على الأرجح بما أن الصرب «تم توحيدهم من السماء، ولكن من قبل القنابل، وليس من قبل الله»، كما قال أليكسا دجيلاس المؤرخ، ابن المنشق اليوغسلافي ميلوفان

9. سيرج شميمان، «النقاد يسألون الآن: بعد الصواريخ: ماذا؟»، نيويورك تايمز، 18 كانون الأول، 1998. كولم لينش، «في النهاية حثت الولايات المتحدة على تغيير»، بوسطن جلوب، 21 أيار، 1998. انظر: الفصل الأول، من هذا الكتاب.

دجيلاس. «عرض القصف حياة عشرة ملايين إنسان للخطر، وقضى على قوى الديموقراطية الناشئة في كوسوفو وصربيا»، بعد أن «فجر بذورها النابتة، وضمن بأنها لن تنبت ثانية لوقت طويل جداً»، كما قال المنشق الصربي فيران ماتيش، رئيس تحرير المحطة المستقلة بي 92 (التي حظرت الآن). أما محرر بوسطن جلوب السابق، راندولف ريان، الذي كان يعمل طوال سنوات في البلقان، ويعيش في بلغراد، فقد كتب: «الآن، وبسبب الناتو، أصبحت صربيا بين عشية وضحاها دولة توتاليتارية في النوبة الجنونية لتعبئة زمن الحرب»، كما من المحتمل أن الناتو كان يتوقع، تماماً كما «كان عليه أن يعرف أن ميلوسيفيتش سيقوم بانتقام فوري من خلال مضاعفة هجماته في كوسوفو»، والتي لن يمتلك الناتو طريقة لإيقافها[10].

من الصعب مشاركة كارنيس لورد في ثقته بما كان المخططون «يتصورونه». إذا كان السجل الوثائقي للأفعال الماضية يُعد دليلاً، فإن المخططين على الأرجح كانوا يفعلون ما يأتي بشكل طبيعي إلى الذين يمتلكون ورقة قوية، في هذه الحالة، العنف. أعني: العبها، ثم انتظر ما يحدث.

---

10. ستيفن إنلارجر، «السماء توحد أهداف بلغراد»، نيويورك تايمز، 30 آذار، 1999؛ فيرات ماتيك، نيويورك تايمز، 3 نيسان، 1999؛ راندولف رايان، «قنابل الناتو تدمر الأحلام بالديموقراطية»، بوسطن جلوب، 4 نيسان، 1999.

يمكن للمرء أن يتأمل كيف اتُخذت قرارات واشنطن، هذا إذا وضع في ذهنه هذه الحقائق الرئيسية. يُحدد الاضطراب في البلقان بأنه «أزمة إنسانية»، بالمعنى التقني: يمكن أن يؤذي مصالح الأغنياء وذوي الامتيازات، على عكس المذابح في سيراليون أو أنغولا، أو الجرائم التي ندعمها ونرتكبها بأنفسنا. المسألة، إذاً، هي كيفية السيطرة على الأزمة الحقيقية. لن تسمح الولايات المتحدة لمؤسسات النظام العالمي، وهكذا يجب على الناتو، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة كثيراً، أن يحل المشكلة. فالانقسامات داخل الناتو قابلة للفهم: العنف هو ورقة واشنطن القوية. ومن الضروري ضمان «مصداقية الناتو»، أي، العنف الأمريكي: يجب أن يعتري الآخرين خوف ملائم من الهيمنة العالمية. وكما علق بارتون جيلمان في مراجعة للأحداث التي أدت إلى المواجهة في كوسوفو، ونُشرتْ في واشنطن بوست: «كانت أحد المظاهر غير المقبولة لأي بديل آخر تقريباً» للقصف، هو «إذلال الناتو والولايات المتحدة»[11]. أما مستشار الأمن القومي صامويل بيرجر فقد سجل بين الأهداف الرئيسية للقصف: «تبيان أن الناتو جاد». والتقى معه دبلوماسي أوروبي حين قال: «سينطوي عدم القيام بالعمل على كلفة كبيرة في المصداقية، وخاصة في هذا الوقت، ونحن

11. بارتون جيلمان، ويليم دروزدياك، دبليو بي ويكلي، 29 آذار 1999.

نقترب من قمة الناتو، التي ستعقد احتفاء بذكراه الخمسين». وقال رئيس الوزراء البريطاني توني بلير للبرلمان: «إذا سرنا بعيداً الآن ستُدمر مصداقية الناتو».

يمكن أن يفشل العنف، لكن المخططين يستطيعون أن يثقوا بأن هناك المزيد من الاحتياطي. وستشمل الفوائد الجانبية تصاعد إنتاج الأسلحة ومبيعاتها، الغطاء لدور الدولة الكبير في الاقتصاد ذي التقنية العالية لسنوات. وكما يوحد القصف الصرب خلف ميلوسيفيتش، فهو يوحد أمريكا خلف قادتنا. وهذه تأثيرات عادية للعنف؛ يمكن ألا تستمر طويلاً، ولكن التخطيط هو للأجل القصير.

وهذه تأملات، ولكن ربما هي معقولة.

المسائل

هناك مسألتان جوهريتان: ما هي «قواعد النظام العالمي» المقبولة، والقابلة للتطبيق؟ وكيف تنطبق هذه القواعد، أو اعتبارات أخرى، على الوضع في كوسوفو؟

ثمة نظام من القانون الدولي والنظام الدولي، يلزم جميع الدول، ويستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات اللاحقة، وقرارات محكمة العدل الدولية. باختصار، إن التهديد بالقوة، أو باستخدامها محظور، إلا إذا أجازه، علناً، مجلس الأمن الدولي بعد أن يكون قد قرر أن الوسائل السلمية فشلت، أو

دفاعاً عن النفس ضد «هجوم مسلح» (مفهوم محدود) إلى أن يعمل مجلس الأمن الدولي.

وبالطبع، هناك المزيد الذي يمكن قوله. وهكذا، ثمة توتر على الأقل، هذا إن لم يكن تناقض صريح، بين قواعد النظام العالمي، المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، والحقوق المفصح عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو عمود ثان للنظام العالمي، تم تأسيسه، بمبادرة من الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية. ويحظر الميثاق استخدام القوة التي تنتهك سيادة الدول؛ ويضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقوق الأفراد ضد الدول القمعية. وتنشأ مسألة «التدخل الإنساني» من هذا التوتر. وزعمت الولايات المتحدة، والناتو، امتلاك «حق التدخل الإنساني» في كوسوفو، بدعم عام من رأي الافتتاحيات الصحفية والتقارير الإخبارية.

ونوقشت المسألة على الفور في تقرير في نيويورك تايمز بعنوان: «الباحثون القانونيون يدعمون قضية استخدام القوة». وأحد الأمثلة التي قدمت: آلن جيرسون، المستشار القانوني السابق للبعثة الأمريكية إلى الأمم المتحدة. وذُكِر باحثان قانونيان آخران. أحدهما، تيد جالين كاربنتر، الذي «سخر من حجة الإدارة»، ورفض الحق المزعوم بالتدخل. أما الآخر فهو جاك جولد سميث، المتخصص في القانون الدولي في كلية القانون بشيكاغو. قال: إن نقّاد قصف الناتو «يمتلكون حجة

قانونية جيدة»، ولكن «كثيراً من الناس يعتقدون أن استثناء للتدخل الإنساني لا يوجد كمسألة عرف وممارسة»[12]. وهذا يلخص الدليل الذي قدم لتبرير الاستنتاج المفضل المصرح به في العنوان.

إن ملاحظة جولد سميث معقولة، على الأقل إذا اتفقنا أن الحقائق وثيقة الصلة بحكم «العرف والممارسة». يمكن أن نحمل أيضاً في ذهننا حقيقة بدهية: حق التدخل الإنساني، إذا وجد، يُبنى على «الإيمان الجيد» لأولئك المتدخلين، وهذا الافتراض لا يستند إلى لغتهم، وإنما إلى سجلهم، وخاصة سجل التزامهم بالقانون الدولي، وقرارات محكمة العدل الدولية، وهلم جرا. وهذه حقاً حقيقة بدهية، على الأقل فيما يتعلق بالآخرين. فكروا، مثلاً، بالعروض الإيرانية للتدخل في البوسنة لمنع المجازر في وقت لم يفعل فيه الغرب ذلك. ورُفضت هذه العروض بسخرية، (وتم تجاهلها بشكل عام)؛ وإذا كان هناك سبب غير الإذعان للقوة، فقد كان لأنه لا يمكن افتراض إيمان إيران الجيد. حينها يسأل شخص عقلاني أسئلة واضحة: هل سجل إيران من التدخل والإرهاب أسوأ من سجل الولايات المتحدة؟ ويمكن أن يطرح أسئلة أخرى، مثل: كيف ينبغي أن نقدر «الإيمان الجيد» للبلاد الوحيدة التي استخدمت

12. ويليم جلابرسون، نيويورك تايمز، 27 آذار، 1999.

حق النقض ضد قرار أصدره مجلس الأمن يدعو جميع الدول إلى طاعة القانون الدولي؟ ماذا عن سجلها التاريخي؟ إذا لم تكن أسئلة كهذه بارزة على جدول عمل الخطاب، فإن شخصاً شريفاً سيرفضه كله، ويعده مجرد ولاء للعقيدة. والممارسة المفيدة هي أن نحدد كم من الأدبيات ـ الإعلامية أو غيرها ـ تبقى في ظروف ثانوية كهذه.

حين اتُخذ القرار بالقصف، كانت هناك أزمة إنسانية خطيرة في كوسوفو لمدة عام. في حالات كهذه، يمتلك المتدخلون ثلاثة خيارات:

1 ـ أن يحاولوا مفاقمة الكارثة.

2 ـ ألا يفعلوا شيئاً.

3 ـ أو يحاولون تخفيف الكارثة.

وتم توضيح الخيارات بثلاث حالات أخرى معاصرة. دعونا نلتزم ببعض الحالات التي تمتلك الوزن نفسه تقريباً، ونسأل أين تندرج كوسوفو في النموذج.

كولومبيا: تفيد تقديرات وزارة الخارجية أن المستوى السنوي للقتل السياسي، الذي تمارسه الحكومة في كولومبيا، والمنظمات شبه العسكرية غير القانونية المساندة لها، هو تقريباً كالمستوى الذي في كوسوفو، أما عدد اللاجئين الذين هربوا من هذه الجرائم الفظيعة فقد وصل إلى أكثر من مليون لاجئ.

كانت كولومبيا البلد الرئيسي في نصف الكرة الغربي المتلقي للأسلحة الأمريكية والتدريب مع زيادة العنف أثناء التسعينات، وهذه المساعدة تزداد الآن، تحت حجة «حرب ضد المخدرات» لم تُقنع جميع المراقبين الجادين. كانت إدارة كلينتون، بخاصة، متحمسة في مديحها للرئيس جافيريا Gaviria، الذي كان، أثناء توليه للسلطة، مسؤولاً «عن مستويات مرعبة من العنف»، بحسب منظمات حقوق الإنسان، متجاوزاً بذلك حتى خلفاءه أما تفاصيل ذلك فهي متوفرة[13].

في هذه الحالة، رد الفعل الأمريكي هو (1): تصعيد الفظائع.

تركيا: كان القمع التركي للأكراد فضيحة كبرى طوال سنوات. ووصل إلى أوجه في التسعينات؛ وأحد المؤشرات هو هرب أكثر من مليون كردي من الريف إلى العاصمة الكردية غير الرسمية ديار بكر من 1990 إلى 1994، بينما كان الجيش التركي يدمر الريف. شُرد مليونان من البشر، بحسب وزير الدولة التركي لشؤون حقوق الإنسان، نتيجة «إرهاب الدولة» جزئياً، كما اعترف. ووصل عدد الأكراد الذين «قتلوا في ظروف

13. انظر: كتابي النظم العالمية القديمة والجديدة، والمصادر المذكورة، وخاصة منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، ومكتب واشنطن الخاص بأمريكا اللاتينية. انظر: الفصل الخامس في هذا الكتاب.

غامضة» (من المفترض أن فرق إعدام قامت بذلك) إلى ثلاثة آلاف ومائتين في 1993 و1994، بالإضافة إلى التعذيب، وتدمير آلاف القرى، والقصف بالنابالم، وعدد مجهول من القتلى، يُقدر بعشرات الآلاف. ونُسبتْ عمليات القتل إلى الإرهاب الكردي في الدعاية التركية، التي تبنتها الولايات المتحدة كذلك بعامة. ومن المفترض أن الدعاية الصربية تتبع الممارسة نفسها. لقد حدد 1994 سجلين في تركيا: كان «عاماً تميز بأسوأ قمع في المناطق الكردية»، كما أفاد جوناثان راندال من المشهد، وكان هو العام الذي أصبحت فيه تركيا:

> أكبر مستورد للعتاد العسكري الأمريكي، وأكبر شارٍ للسلاح في العالم. أما ترسانتها، والتي هي أمريكية بنسبة 80٪، فتتضمن دبابات إم سكستين، ومقاتلات/قاذفات من طراز إف16، مدفعية كوبرا، ومروحيات بلاكهوك «الممتازة»، وكل هذه الأسلحة استُخدمت في النهاية ضد الأكراد[14].

وحين فضحت مجموعات حقوق الإنسان استخدام تركيا للطائرات الأمريكية لقصف القرى، عثرت إدارة كلينتون على طرق لتفادي قوانين تقتضي تعليق إرسال الأسلحة، كما كانت تفعل في اندونيسيا، وأمكنة أخرى.

وتشرح كولومبيا وتركيا جرائمهما الفظيعة، التي دعمتها

14. انظر: كتابي الإنسانوية العسكرية الجديدة، الفصل الثالث.

الولايات المتحدة، بحجة أنهما تدافعان عن نفسيهما ضد إرهاب حرب العصابات. كما تفعل حكومة يوغسلافيا.

مرة أخرى المثال يوضح 1: العمل على تصعيد الأعمال الوحشية.

لاوس: آلاف من البشر، معظمهم من الأطفال والمزارعين الفقراء، يُقتلون سنوياً في سهل جارز في شمال لاوس، مشهد أعنف قصف لأهداف مدنية في التاريخ، كما يبدو، والأكثر قسوة كما يُقال: إن هجوم واشنطن العنيف على مجتمع فلاحي فقير لا يرتبط إلا قليلاً بحروبها في المنطقة. وكانت الفترة الأسوأ بعد 1968، حين أُجبرتْ واشنطن على الشروع بمفاوضات (تحت ضغط شعبي ومن قطاع الأعمال)، أنهت القصف المنتظم لفيتنام الشمالية. بعدها غيَّر كيسنجر ونيكسون مسار الطائرات لقصف لاوس وكمبوديا.

ونجمت الوفيات عن قنابل صغيرة مضادة للأفراد، وهي أسوأ بكثير من الألغام الأرضية: صُممت خصيصاً كي تقتل وتُقعد، ولا تؤثر على الشاحنات، والمباني، الخ. وأشبع السهل بمئات الملايين من هذه الأدوات الإجرامية، والتي كانت نسبة فشلها في الانفجار من 20 إلى 30 ٪ بحسب الصانع، هنيويل.

وتوحي الأعداد إما بنوعية سيئة ملحوظة من السيطرة، أو

بسياسة عقلانية تستهدف قتل المدنيين بفعل مؤخر. كان هذا جزءاً من التقنية التي نُشرتْ فحسب، والتي شملت كذلك صواريخ متطورة لاختراق الكهوف حيث بحثت الأسر عن ملجأ. ويُقدر عدد الإصابات السنوية الحالية من القنابل الصغيرة من مئات الإصابات في العام إلى «نسبة إصابات سنوية تشمل البلاد كلها تصل إلى عشرين ألف»، أكثر من نصفها وفيات، بحسب مراسل آسيا المتمرس، باري وين، من صحيفة وول ستريت جورنال، في طبعتها الآسيوية. والتقدير المعتدل، إذاً، هو أن الأزمة هذا العام يمكن مقارنتها تقريباً بكوسوفو، رغم أن الوفيات هي أعلى بكثير تركيزاً بين الأطفال: أكثر من النصف بحسب دراسات قامت بها لجنة مينونايت المركزية، التي كانت تعمل في لاوس منذ 1977 للتخفيف من الفظائع المستمرة.

كانت هناك جهود للإعلان عن الوضع، والتعامل مع الكارثة الإنسانية. حاولت (المجموعة الاستشارية للألغام)، المقيمة في لندن، أن تزيل الأشياء المهلكة، لكن الولايات المتحدة «كانت غائبة بوضوح من بين حفنة المنظمات الغربية، التي تبعت المجموعة الاستشارية للألغام»، كما قالت الصحف البريطانية، رغم أنها وافقت أخيراً على تدريب بعض المدنيين من لاوس. ونقلت الصحافة البريطانية أيضاً، وببعض الانزعاج، اتهام أخصائيي المجموعة الاستشارية للألغام بأن الولايات المتحدة ترفض أن تقدم لهم «إجراءات مخففة من الأذى» تجعل

عملهم «أكثر سرعة وأكثر أماناً». يبقى هذا سر دولة، كما تبقى المسألة كلها في الولايات المتحدة. ونقلت صحافة بانكوك موقفاً مشابهاً جداً في كمبوديا، وخاصة في المنطقة الشرقية، حيث كان القصف الأمريكي بعد أوائل 1969 أكثر حدة[15].

في هذه الحالة، رد الفعل الأمريكي هو 2: عدم القيام بأي شيء. أما رد فعل وسائل الإعلام والمعلقين هو البقاء صامتين، متبعين الأعراف التي صممت الحرب ضد لاوس، بمقتضاها، «كحرب سرية»، أي معروفة جيداً، لكنها مكبوحة، كما كانت أيضاً في حالة كمبوديا في آذار 1969. كان مستوى الرقابة فائقاً للعادة آنذاك، كما في الطور الحالي. إن الصلة الوثيقة لهذا المثال الصادم يجب أن تكون واضحة دون مزيد من التعليق.

وشرح الرئيس كلينتون للأمة أن «هناك أوقاتاً لا تكون فيها إشاحة النظر ببساطة حلاً»؛ «لا نستطيع الاستجابة إلى جميع المآسي في جميع زوايا الأرض»، «لكن هذا لا يعني أننا «يجب ألا نفعل شيئاً لأي أحد»[16]؟

15. المرجع نفسه.

16. كيفن كولن، وآن كومبلت، بوسطن جلوب، 4 نيسان، 1999؛ خطاب كلينتون، 1 نيسان، 1999، في قاعدة نورفولك الجوية، نيويورك تايمز، 2 نيسان، 1999.

لكن الرئيس، والمعلقين، فشلوا في إضافة أن «الأوقات» كانت محددة جيداً. وينطبق المبدأ على «الأزمات الإنسانية»، بالمعنى التقني الذي نوقش من قبل: حين تُعرض مصالح الأغنياء، وأصحاب الامتيازات، للخطر. وفقاً لذلك، لا تُحدد الأمثلة التي ذُكرت كـ «أزمات إنسانية»، بحيث أن غض الطرف، وعدم الاستجابة، هما خياران بلا ريب، وإن لم يكونا ملزمين. وعلى أرضيات مشابهة، فهم الدبلوماسيون الغربيون سياسات كلينتون في أفريقيا بأنها «ترك أفريقيا تحل أزماتها بنفسها»، على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو، مشهد حرب رئيسية، وأعمال وحشية ضخمة: هنا رفض كلينتون طلباً من الأمم المتحدة من أجل مائة ألف دولار لتمويل كتيبة حفظ سلام، بحسب مبعوث كبير للأمم المتحدة إلى أفريقيا، الدبلوماسي المحترم جداً محمد سحنون، ونسف هذا الرفض اقتراح الأمم المتحدة. في حالة سيراليون، «أطالت واشنطن النقاش حول اقتراح بريطاني لنشر قوات حفظ سلام» في 1997 ممهدة الطريق لكارثة أخرى كبيرة، ولكنها أيضاً من النوع الذي من أجله «غض الطرف» هو الخيار المفضل. وفي حالة أخرى أيضاً، «عرقلت الولايات المتحدة بقوة محاولات الأمم المتحدة للقيام بعمليات حفظ سلام كان يمكن أن تمنع بعض حروب أفريقيا، بحسب دبلوماسيين أوروبيين، ومن الأمم المتحدة»، كما أفاد المراسل كولم لينش بينما كانت الخطط لقصف كوسوفو تصل

إلى مراحلها الأخيرة[17].

سأتجاوز أمثلة أخرى من نمط 1 و2، المتكاثرة، وأيضاً فظائع معاصرة من نوع مختلف، مثل ذبح المدنيين العراقيين بشكل ماكر وصل إلى حرب كيماوية، وهذا «خيار صعب جداً»، كما علقت مادلين ألبرايت على التلفزيون القومي في 1996، حين سئلت عن رد فعلها على مقتل نصف مليون طفل عراقي في فترة خمس سنوات، ولكننا «نعتقد أن الثمن يستحق ذلك». وتبقى التقديرات الحالية متمحورة حول أن خمسة آلاف طفل عراقي يُقتلون شهرياً، والثمن لا يزال «يستحق ذلك»[18]. يمكن أن توضع هذه الأمثلة وغيرها في الذهن حين نقرأ قصصاً مثيرة للإعجاب عن كيفية عمل «البوصلة الأخلاقية» لإدارة كلينتون بشكل ملائم في النهاية، في كوسوفو[19].

كوسوفو توضيح آخر لـ 1: تصعيد العنف يؤدي إلى ما هو متوقع، بالضبط..

17. كولم لينش، «الولايات المتحدة تترك أفريقيا تحل أزماتها»، بوسطن جلوب، 19 شباط، 1999.

18. مقابلة ليزلي ستاهل مع مادلين ألبرايت، ستون دقيقة، 12 أيار، 1996.

19. بروفيسور جامعة كولومبيا في الدبلوماسية الوقائية ديفد فيليبس، ذكره إيثان برونر، «الباحثون، والمؤرخون يلاحظون أخطاء في خطاب الرئيس»، نيويورك تايمز، 26 آذار، 1999.

«التدخل الإنساني»

إن العثور على أمثلة توضح 3 سهل جداً، على الأقل إذا التزمنا باللغة الرسمية. قام بالدراسة الأكاديمية الحديثة، والأكثر شمولاً، لـ «التدخل الإنساني» شين مورفي، مستشار الشؤون القانونية في السفارة الأمريكية في لاهاي. فهو يراجع في هذه الدراسة المحضر بعد اتفاقية كيلوج ـ برياند لعام 1928، التي عدتْ الحرب خارجة عن القانون، ثم بعد ميثاق الأمم المتحدة، الذي قوى هذه الفقرات الشرطية ووضحها. وكتب قائلاً إنه في الطور الأول كانت الأمثلة البارزة عن «التدخل الإنساني» هي هجوم اليابان على منشوريا، وغزو موسوليني لأثيوبيا، واحتلال هتلر لأجزاء من تشيكوسلوفاكيا، وترافق كل هذا مع لغة إنسانية رفيعة، وتبريرات واقعية أيضاً. كانت اليابان ستؤسس «جنة أرضية» بما أنها دافعت عن المنشوريين ضد «العصابات الصينية»، بدعم من قومي صيني بارز، شخص أكثر مصداقية بكثير من أي شخص آخر كانت الولايات المتحدة قادرة على استحضاره أثناء هجومها على فيتنام الجنوبية. كان موسوليني يحرر الآلاف من العبيد بينما كان يقوم «بالمهمة المحضرة» الغربية. وأعلن هتلر عن نية ألمانيا إنهاء التوترات والعنف الإثني، وأن تصون الفردية القومية للشعبين الألماني والتشيكي»، في عملية «امتلأت برغبة جدية بخدمة المصالح الحقيقية للشعوب التي تسكن في المنطقة»، وطلب الرئيس

السلوفاكي من هتلر أن يعلن سلوفاكيا محمية، وفقاً لإرادتها[20].

تمرين فكري آخر مفيد هو مقارنة هذه التبريرات الفاحشة مع تلك التي قُدمتْ من أجل التدخلات، وبينها «التدخل الإنساني»، في فترة ما بعد ميثاق الأمم المتحدة.

ففي تلك الفترة، ربما كان المثال الذي يفرض نفسه أكثر من غيره فيما يتعلق بـ «3» هو الغزو الفيتنامي لكمبوديا في كانون الأول 1978، والذي أنهى فظائع بول بوت، التي كانت في أوجها آنذاك. ادعت فيتنام أنها تقوم بحق الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح، أحد الأمثلة القليلة لفترة ما بعد الميثاق حين تكون الحجة صادقة: كان نظام الخمير الحمر (كامبوتشيا الديموقراطية) ينفذ هجمات إجرامية ضد فيتنام في المناطق الحدودية. إن رد فعل أمريكا مرشد. شجبت الصحافة

20. سين مورفي، التدخل الإنساني: الأمم المتحدة هي نظام عالمي ناشئ، مطبعة جامعة بنسلفانيا، 1996. الاستشهادات هي من أطروحته للدكتوراة في 1994، والتي تحمل العنوان نفسه. للمراجعة، انظر: أمريكان جورنال أوف إنترناشنال لو، المجلد 92، 1998. حول أفعال اليابان ولغتها في منشوريا، بالمقارنة مع أفعال ولغة الولايات المتحدة في فيتنام، انظر: مقالتي «نزعة اللاعنف الثورية لإي. جي. ماست»، أعيد نشرها في القوة الأمريكية والمدراء الجدد: مقالات تاريخية وسياسية، بانثيون، 1969.

«بروسيي» آسيا لانتهاكهم الفاضح للقانون الدولي. وعوقبوا بقسوة على جريمة إنهاء مجازر بول بوت، أولاً من خلال غزو صيني مدعوم من أمريكا، ثم من خلال فرض أمريكا لعقوبات قاسية جداً. واعترفت الولايات المتحدة بحكومة كامبوتشيا الديموقراطية المطرودة بأنها الحكومة الرسمية لكمبوديا، لأنها «استمرار» لنظام بول بوت، كما شرحت وزارة الخارجية الأمريكية. ودعمت الولايات المتحدة، دون مكر شديد، الخمير الحمر، في هجماتهم المستمرة في كمبوديا.

ويقول لنا المثال المزيد عن «العرف والممارسة»، اللذين تنطوي عليهما «الأعراف القانونية الناشئة للتدخل الإنساني». مثال آخر لـ 3 هو غزو الهند لشرق باكستان في 1971، الذي أنهى مذبحة ضخمة، وهرباً للاجئين، (أكثر من عشرة ملايين، بحسب تقديرات ذلك الوقت). شجبت الولايات المتحدة العدوان الهندي؛ وثارت حفيظة كيسنجر، بخاصة، من فعل الهند، جزئياً، كما يبدو، لأنه تدخل في رحلة سرية مخططة على مراحل، وبعناية، إلى الصين. وربما هذا أحد الأمثلة التي كانت في ذهن المؤرخ جون لويس جاديس في مراجعته المتملقة للمجلد الأخير من مذكرات كيسنجر، حين قال بإعجاب: إن كيسنجر «اعترف هنا، بشكل أكثر وضوحاً مما فعل في الماضي، بتأثير تربيته في ألمانيا النازية، بالمثل التي وضعها والداه، والاستحالة التالية، بالنسبة له، بأن يعمل خارج إطار

أخلاقي»[21]. المنطق غالب، كما هي الأمثلة الموضحة، المعروفة جيداً في السجل.

مرة أخرى، الدروس نفسها.

على رغم المحاولات اليائسة لبعض الأيديولوجيين كي يبرهنوا أن الدوائر مربعات، ليس هناك شك جدي بأن عمليات قصف الناتو تزيد من تقويض ما تبقى من البنية الهشة للقانون الدولي. وأوضحت الولايات المتحدة هذا في المناقشات التي تمخض عنها قرار الناتو، كما ناقشنا سابقاً. وكلما عاين المرء عن كثب المنطقة المتأزمة، ازدادت معارضته لإصرار واشنطن على استخدام القوة، حتى داخل الناتو (في اليونان وإيطاليا). وهذه، مرة أخرى، ليست ظاهرة غير عادية: مثال آخر قريب هو القصف الأمريكي والبريطاني للعراق، الذي شرع به في كانون الأول 1998 بإيماءات احتقار صارخة بشكل غير عادي لمجلس الأمن وبينها التوقيت الذي تزامن مع جلسة طارئة للتعامل مع الأزمة. وهناك مثال موضح آخر، ثانوي في السياق، هو تدمير نصف إنتاج بلد أفريقي فقير ـ السودان ـ من الأدوية قبل بضعة أشهر، وهذا حدث آخر لا يشير إلى أن «البوصلة الأخلاقية» تضل عن جادة الفضيلة، رغم أن التدمير

21. جاديس، النظام العالمي القديم، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 21 آذار، 1999.

المشابه لمنشآت أمريكية من قبل إرهابيين إسلاميين يمكن أن يثير رد فعل مختلفاً قليلاً. من غير الضروري أن نشدد أن هناك سجلاً أكثر شمولية سيراجع بشكل بارز الآن، هذا إذا عُدَّتْ الحقائق ذات صلة بتحديد «العرف والممارسة».

قواعد النظام العالمي

يمكن أن يُجادل، بشكل قابل للتصديق، أن التدمير الزائد للنظام العالمي لا أهمية له الآن، كما في أواخر الثلاثينات. فاحتقار الدولة الرئيسية في العالم لإطار النظام العالمي أصبح متطرفاً بحيث لم يبق هناك سوى القليل للنقاش[22]. وبينما انتهك الريغانيون أرضاً جديدة، فقد أصبح تحدي النظام العالمي في عهد كلينتون متطرفاً جداً بحيث أصبح مثار قلق حتى لمحللي سياسة الصقور. في مجلة المؤسسة الرئيسية فورين أفيرز، يحذر صامويل هنتنغتون من أن واشنطن تسلك مساراً خطيراً. ففي أعين كثير من بلدان العالم ـ وربما معظم العالم، كما يقول ـ أصبحت الولايات المتحدة « القوة العظمى المارقة»، التي تُعد «التهديد الوحيد الخارجي الكبير لمجتمعاتهم». ويضيف: إن «نظرية العلاقات الدولية» الواقعية تتنبأ بأن التحالفات يمكن أن تنشأ لموازنة القوة العظمى

22. انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

المارقة[23]. وعلى أرضيات براغماتية، إذاً، يجب إعادة النظر في الموقف. إن الأمريكيين، الذين يفضلون صورة مختلفة عن مجتمعهم، يمكن أن يمتلكوا أرضيات أخرى للقلق من هذه الميول، ولكنهم، على الأرجح، يمتلكون أهمية قليلة بالنسبة للمخططين، بتركيزهم الأكثر ضيقاً، وانغماسهم في الإيديولوجية.

أين يترك هذا السؤال: ماذا نفعل في كوسوفو؟ يتركه دون جواب. فالولايات المتحدة اختارت مسار فعل يصعِّدُ، كما تعترف بوضوح، الفظائع والعنف؛ وهو مسار يوجه ضربة أخرى لنظام القانون الدولي، الذي يقدم للضعفاء، على الأقل، حماية محدودة من الدول المفترسة؛ وهو مسار يدمر التطورات الديموقراطية الواعدة داخل يوغوسلافيا، وربما في مقدونيا أيضاً. أما بالنسبة للمدى الطويل، فإن العواقب عصية على التنبؤ.

وإحدى الملاحظات القابلة للتصديق هي «أن كل قنبلة تسقط على صربيا، وكل عملية قتل إثنية في كوسوفو توحي بأنه نادراً ما سيكون بالإمكان أن يعيش الصرب والألبان جنباً إلى جنب في نوع من الوئام»[24]. وثمة نتائج أخرى محتملة، طويلة

23. صامويل هنتنغتون، فورين أفيرز، آذار ـ نيسان، 1999.
24. كيفن دون، إف تي، 27 آذار، 1999.

الأمد، لا تسر التأمل. لأن اللجوء إلى العنف حد من الخيارات كما يكشف التنبؤ. وربما كان الأقل بشاعة مما يبقى هو تقسيم نهائي لكوسوفو، بحيث تأخذ صربيا المناطق الشمالية الغنية بالثروات، والتي تحتوي على التذكارات التاريخية الرئيسية، ويصبح الجزء الجنوبي محمية للناتو، حيث يستطيع بعض الألبان أن يعيشوا في جو من البؤس. وثمة احتمال آخر وهو أنه مع ذهاب كثير من السكان، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تلجأ إلى حل قرطاجي Carthaginian. وإذا حدث هذا، فإنه، ثانية، لن يكون شيئاً جديداً، كما تشهد مناطق ضخمة من الهند الصينية.

ومن الحجج العادية هو أننا يجب أن نفعل شيئاً ما: نستطيع أن نقف جانباً ببساطة بينما تستمر الفظائع. إن هذه الحجة سخيفة بحيث من المفاجئ أن نسمعها تُنطق. افترض أنك تشاهد جريمة في الشارع، وتشعر أنك لا تستطيع أن تقف جانباً فحسب صامتاً، وهكذا تلتقط بندقية وتقتل كل من هو متورط: المجرم، والضحية، والمتفرجين. هل سنفهم أن هذه استجابة عقلانية، وأخلاقية؟

إن أحد الخيارات، المتاحة دوماً، هو أن نتبع المبدأ الأبقراطي ـ نسبة إلى أبقراط ـ أولاً، لا تلحق أذى. وإذا كنت لا تستطيع التفكير بأية طريقة للتقيد بهذا المبدأ الأولي، إذاً لا تفعل أي شيء؛ فهذا على الأقل مفضل على إلحاق الأذى.

لكن هناك دوماً طرقاً أخرى يمكن التفكير بها. فالدبلوماسية والمفاوضات لا تنتهي مطلقاً. وكان هذا صحيحاً تماماً قبل القصف، حين شجب البرلمان الصربي، راداً على إنذار كلينتون، انسحاب المراقبين، ودعا إلى عقد مفاوضات تقود «إلى الوصول إلى اتفاق سياسي حول استقلال واسع النطاق» لكوسوفو، وحول «حجم الحضور الدولي، وصفته» في كوسوفو من أجل تنفيذ الاتفاق[25]. وكان العرض متاحاً على الفور في أجهزة البث العالمية، لكن نادراً ما سُمع عنه في الولايات المتحدة، وكان مجهولاً بشكل عام. ولا نستطيع أن نعرف ما كان يمكن أن يعنيه العرض، بما أن الدولتين المحاربتين رفضتا الممر الدبلوماسي، وفضلتا العنف.

وهناك حجة أخرى، إذا كان بوسع المرء تسميتها هكذا، قدمها بشكل أكثر بروزاً هنري كيسنجر. فهو يعتقد أن التدخل كان خطأ (بلا نهاية، مستنقع، الخ...) هذا الجانب بلا طائل. «خيضت تلك الصراعات في البلقان عبر القرون بشراسة لا تضاهى لأن لا أحد من السكان يمتلك تجربة مع المفهومات الغربية للتسامح، وإيماناً بها». نفهم أخيراً لماذا عامل الأوروبيون بعضهم بعضاً بعناية مفرطة، ولطيفة، «عبر القرون»، وحاولوا، بصعوبة، طوال قرون كثيرة، أن ينقلوا إلى الآخرين

25. للإطلاع على تفاصيل السجل الوثائقي، والتغطية، انظر: كتابي الإنسانوية الجديدة، الفصل الخامس.

رسالتهم في اللاعنف، والتسامح، واللطف...!"[26].

يستطيع المرء دوماً أن يعتمد على كيسنجر من أجل بعض الراحة الكوميدية، رغم أنه في الواقع ليس وحيداً. ينضم إليه أولئك الذين يفكرون بأن «المنطق البلقاني» يختلف عن السجل الغربي من العقلانية الإنسانية، وأولئك الذين يذكروننا «بالنفور من الحرب، أو التدخل في شؤون الآخرين»، والذي هو «ضعفنا الملازم»، وبرعبنا من «الانتهاكات المتكررة للأعراف، والقواعد، التي أرستها المعاهدة الدولية، واتفاقيات حقوق الإنسان»[27]. يجب أن نفكر بكوسوفو «كصدام جديد بين الشرق والغرب»، هذا هو عنوان مقالة فكرية نُشرتْ في نيويورك تايمز، وهذا تزيين واضح لعبارة صامويل هنتنغتون: «صراع الحضارات»: «غرب ديموقراطي، ارتعبت غرائزه الإنسانية من بربرية الصرب الأرثذوكس»، كل هذا «واضح للأمريكيين»، ولكن ليس للآخرين، وهذه حقيقة يفشل الأمريكيون في استيعابها[28].

أو يمكن أن نصغي إلى الكلمات الملهمة لوزير الدفاع

---

26. هنري كيسنجر، «تعليق»، بوسطن جلوب، 1 آذار، 1999.
27. توني جود، «مضطهدون من قبل الضعفاء» نيويورك تايمز، 5 نيسان، 1999.
28. سيرج شميمان، «الاصطدام الجديد بين الشرق والغرب»، نيويورك تايمز، 4 نيسان، 1999.

ويليم كوهن، وهو يقدم الرئيس في قاعدة نورفولك الجوية. افتتح كلامه مقتبساً كلام ثيودور روزفلت، متحدثاً «في مطلع هذا القرن، وبينما كانت أمريكا تستيقظ في مكانها الجديد في العالم»، قال الرئيس روزفلت: «إذا لم تكونوا راغبين بالقتال من أجل مُثُل عظيمة، فإن هذه المُثُل سوف تتلاشى». وأضاف كوهن: «اليوم، في مطلع القرن التالي، ينضم إلينا الرئيس كلينتون»، الذي يفهم مثل روزفلت أن «الوقوف على الهامش... كشاهد على الهول، الذي لا يُمكن التعبير عنه، والذي يوشك على الحدوث، سيؤثر في سلام بلدان الناتو واستقرارها، وهذا غير مقبول البتة»[29]. ينبغي على المرء أن يتساءل ما الذي سيخطر في ذهن شخص ما يستشهد بهذا المتعصب العرقي المشهور، والشوفيني الهاذي، كنموذج للقيم الأمريكية، سوية مع الأحداث التي أوضحت «مُثُله العظيمة»، المحتفى بها: قتل مئات الآلاف من الفيليبينيين الذين حاولوا التحرر من أسبانيا، بعد وقت قصير من إسهام روزفلت في منع الكوبيين من تحقيق الهدف نفسه.

سينتظر المعلقون الأكثر حكمة إلى أن تستقر واشنطن على قصة رسمية. فبعد أسبوعين من القصف، كانت القصة أن كليهما كان يعرف ويجهل في آن أن كارثة ستنتج عن ذلك.

---

29. كوهن، محطة الأنباء الفيدرالية، 1 نيسان، 1999.

وفي الثامن والعشرين من آذار، 1999، «حين سأل صحفي إن كان القصف يُسرِّع من ارتكاب الفظائع، أجاب الرئيس كلينتون: «كلا، بالتأكيد»[30]. وكرر ذلك الموقف في خطابه في الأول من نيسان، في نورفولك: «لو لم نتدخل، لاستمر العدوان الصربي بلا عقاب». وفي اليوم التالي، أعلن الناطق باسم البنتاغون، كينيث بيكون، أن العكس هو الصحيح: «لا أعتقد أنه كان بوسع أي شخص أن يتنبأ بمدى هذه الوحشية»[31]. وأفادت الصحف أن هذا كان «الاعتراف الأول» من قبل الإدارة بأنها «لم تكن مستعدة بشكل كامل للأزمة»، أزمة كان «يمكن التنبؤ بها بشكل كامل»، كما أبلغ القائد العام الصحافة قبل أسبوع. ومن البداية، أفادت التقارير من المشهد بأن «الإدارة بوغتت» بالرد العسكري الصربي[32].

من المحتمل أن يُثار حق «التدخل الإنساني» بشكل أكثر تكرراً في الأعوام القادمة ـ ربما بتبرير، وربما بلا تبرير ـ وخاصة الآن بعد أن فقدت حجج الحرب الباردة فعاليتها. ففي حقبة كهذه، يمكن أن يستحق الأمر الانتباه إلى وجهات نظر معلقين محترمين جداً، ناهيك عن محكمة العدل الدولية، التي

30. آدم كليمر، نيويورك تايمز، 29 آذار، 1999.
31. خطاب كلينتون، نيويورك تايمز، 2 نيسان، 1999؛ بوب هوهلر، بوسطن جلوب، 3 نيسان، 1999.
32. جين بيرلز، نيويورك تايمز، 28 آذار، 1999، وآخرون كثيرون.

أصدرت حكمها على مسألة التدخل، «والمساعدات الإنسانية»، في قرار رفضته الولايات المتحدة، ولم تتناقل الصحافة عناصره.

من الصعب أن نعثر على صوتين أكثر احتراماً من هيدلي بول، أو لويس هينيكن، في الفروع البحثية للقضايا الدولية، والقانون الدولي. لقد حذر بول منذ خمسة عشر عاماً من «أن هناك دولاً، أو مجموعات معينة من الدول، تنصّب نفسها كقضاة معتمدين لخير العالم العام، والتي في احتقارها لوجهات نظر الآخرين، تشكل، في الحقيقة تهديداً، للنظام الدولي، وبالتالي للعمل الفعال في هذا الميدان». ويكتب هينكين، في عمل ممتاز عن النظام العالمي:

> إن الضغوط التي تلغي منع استخدام القوة قابلة للشجب، والحجج المستخدمة لتشريع استخدام القوة في تلك الظروف غير مقنعة وخطيرة... إن انتهاكات حقوق الإنسان شائعة جداً، وإذا سمح لنا أن نعالجها من خلال استخدام القوة في الخارج، فلن يكون هناك قانون يمنع أية دولة من استخدام القوة ضد أية دولة أخرى. أعتقد أنه يجب الدفاع عن حقوق الإنسان، ومعالجة مظالم أخرى، بوسائل أخرى، سلمية، وليس من خلال فتح الباب للاعتداء وتدمير التقدم الرئيسي في القانون الدولي، والذي هو: اعتبار الحرب خروجاً عن القانون، ومنع استخدام القوة[33].

33. هيدلي بول، «العدالة في العلاقات الدولية»، محاضرات هيجي، جامعة

إن مبادئ القانون الدولي، والنظام العالمي، المعترف بها، وإلزامات المعاهدة، وقرارات محكمة العدل الدولية، والتصريحات الهامة للمعلقين الأكثر احتراماً، كل هذه لا تقدم حلولاً آلية لمشكلات معينة. كل منها يجب أن يُفكر به وفق استحقاقاته. بالنسبة لأولئك الذين لا يتبنون معايير صدام حسين، ثمة عبء ثقيل من البرهان سيقابلونه في الشروع بالتهديد، أو استخدام القوة، في انتهاك مبادئ النظام العالمي. ربما يمكن أن يواجه العبء، ولكن يجب تبيان ذلك، لا مجرد أن يُعلن عنه بلغة عاطفية. وينبغي أن تُحسب نتائج هذه الانتهاكات بعناية، وخاصة، ما نعده «قابلاً للتنبؤ». أما بالنسبة لأولئك الجديين في الحد الأدنى، يجب أن تُحسب أيضاً أسباب الأفعال على أسس عقلانية، مع انتباه إلى الحقيقة التاريخية والسجل الوثائقي، وليس من خلال تملق قادتنا، و«بوصلتهم الأخلاقية فحسب».

واترلو، أونتاريو، 1983، لويس هنكين، كيف تتصرف الأمم (مجلس العلاقات الخارجية . جامعة كولومبيا، 1979)، وأيضاً: في مورفي، التدخل الإنساني، كونه يمتلك أهمية خاصة.